

إلى السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

التضيق على أعمال التضامن الاجتماعي بمناسبة حالة الطوارئ الصحية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

في الوقت الذي نسجل فيه بارتياح كبير نجاح بلادنا وسلطاتها العمومية في اتخاذ تدابير ناجحة لمواجهة وباء كوفيد 19 والتخفيف من اثاره الاجتماعية والاقتصادية تابعنا بكل أسف أعمال التضيق في مجموعة من مناطق المغرب يتم بموجبها توقيف مواطنين يساعدون بعضهم بعضا في احترام تام لتدابير الحجر الصحي من خلال صدقات الاشخاص من مالهم الخاص للمستفيد مباشرة ودون تجمع، وإذ نرى انه لا سند قانوني لتوقيفهم أو منعهم فلا عقوبة بدون جريمة. ولا يمكن لأي جهة ليست مشرعا أن تجرم أفعالا لم يجرمها القانون. وحيث أن مرسوم قانون الطوارئ لا يمكن أن يحرم ما أوجبه ديننا من الصدقات والتضامن الاجتماعي.

فاني أسألكم السيد الوزير المحترم:

- عن التدابير المزمع اتخاذها لتوقيف هذا الشطط الذي لا يتناسب مع الصورة الايجابية التي خلفتها السلطات العمومية لدى المواطنين والمواطنات من خلال تدبيرها لهذه الازمة ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

حريش الحسين